

Distr.
GENERAL

TD/B/49/11
20 September 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والأربعون

جنيف، ٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

كيف يمكن لعملية ما بعد الدوحة أن تحقق أفضل أداء لصالح التنمية؟

مذكرة معلومات أساسية من إعداد أمانة الأونكتاد

خلاصة

تطرح مذكرة المعلومات الأساسية هذه عدداً من الأسئلة التي قد يكون من المفيد بحثها من حيث علاقتها بمعالجة الشواغل ذات الصلة بالتنمية في برنامج عمل ما بعد الدوحة لمنظمة التجارة العالمية. وإلى جانب القضايا الأوسع نطاقاً مثل الشواغل المستمرة للبلدان النامية بشأن تنفيذ نتائج جولة أوروغواي والمعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية، تتطرق المذكرة لقضايا مختارة من عدد من مجالات العمل التي يتناولها إعلان الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، وتتناول هذه القضايا بالبحث من منظور إنمائي. وينبغي قراءة المذكرة بالاقتران مع الوثيقة المعنونة "التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية" (TD/B/49/12) التي تتضمن عناصر إضافية بصدد محتوى عملية ما بعد الدوحة وسياقها العام.

مقدمة

١ - كانت القضايا الإنمائية ولا تزال في صدارة المناقشات التي دارت في منظمة التجارة العالمية على مدى السنوات العديدة الماضية. واعترف بالحاجة إلى تناول هذه الشواغل في الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ مما أفضى إلى قيام الوزراء بإصدار إعلان واتخاذ قرارات أخرى تشكل برنامج عمل يتضمن عناصر هامة تتعلق بالتنمية.

٢ - ويتيح برنامج عمل ما بعد الدوحة من نواح كثيرة فرصاً هامة للنهوض بالتنمية - ولكن هل يعتبر تحقيق نتائج مواتية للتنمية أمراً مضموناً؟ وكيف ستحقق نصوص الدوحة النجاح في إعادة توجيه نظام منظمة التجارة العالمية نحو التنمية؟ وما هي الطريقة التي يجري بها تنفيذ المعاملة الخاصة والتفاضلية في برنامج العمل الحالي؟ وهل هناك أي دلائل على الطريقة المزمع بها تنفيذ المعاملة الخاصة والتفاضلية في ختام المفاوضات؟ وما هو التقدم المحرز نحو منح المعاملة الخاصة والتفاضلية أساساً قانونياً أكثر أمناً؟ وكيف يمكن توفيق الأحكام الخاصة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية مع مفهوم "التعهد الكلي"؟

٣ - ويتضمن إعلان الدوحة إشارات متكررة إلى المساعدة التقنية للبلدان النامية كما أكد التعاون التقني وبناء القدرات باعتبارهما "عناصر أساسية للبعد الإنمائي للنظام التجاري المتعدد الأطراف". فهل هناك موارد كافية لتنفيذ جميع أنشطة التعاون التقني التي يتوخاها برنامج عمل ما بعد الدوحة؟ وما هو الدور الذي يمكن للهيئات الأخرى وبخاصة الأونكتاد القيام به في ما يخص توفير التعاون التقني وبناء القدرات للبلدان النامية في المفاوضات الراهنة؟ وما هو التوازن الصحيح بين تقديم مثل هذا الدعم للبلدان النامية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية فضلاً عن صوغ السياسات التجارية الأخرى وإدارة شؤونها (بما في ذلك ضمن سياق الإطار المتكامل) وتوفير الدعم للمفاوضات وبناء القدرات الخاصة بالعرض في البلدان النامية؟

٤ - وفي عدد من المجالات مثل الاستثمار وسياسة المنافسة والمشتريات الحكومية وتيسير التجارة، اتخذت الترتيبات اللازمة لإجراء مفاوضات بعد الدورة الخامسة للمؤتمر الوزاري على أساس قرار يتخذ بناء على توافق صريح في الآراء في تلك الدورة بشأن طرائق المفاوضات. فما هو المقصود بالضبط من توافق الآراء الصريح؟ وما هو مدى التقدم المحرز بصدد هذه القضايا؟ كذلك فإن بعض المجالات مثل التجارة الإلكترونية والتجارة والديون والتمويل والتجارة ونقل التكنولوجيا تشكل جزءاً لا يتجزأ من برنامج عمل ما بعد الدوحة؛ ويعتبر العمل في هذه المجالات أمراً هاماً لضمان وجود ترابط فعلي بين التجارة والتنمية. ومن المزمع تقديم تقرير إلى الدورة الوزارية الخامسة بشأن استصواب إجراء المفاوضات المحتملة بشأن بعض جوانب التجارة والبيئة (بينما تخضع بالفعل بعض الجوانب الأخرى للتفاوض). فما هو التقدم الذي جرى إحرازه في هذه المجالات؟

٥- وعلى وجه الإجمال ما هو التقدم المحرز في برنامج عمل ما بعد الدوحة لمنظمة التجارة العالمية من منظور إنمائي؟ وما الذي ينبغي تحقيقه قبل انعقاد الدورة الوزارية الخامسة من منظور إنمائي؟

أولاً - تنفيذ نتائج جولة أوروغواي

٦- كيف يجري معالجة شواغل البلدان النامية إزاء تنفيذ نتائج جولة أوروغواي مثلاً في ما يتعلق بالفترات الانتقالية والمساعدة التقنية؟ وهل يمكن تحقيق أهداف تحرير التجارة - مثلاً فيما يخص المنسوجات والملابس - في موعدها المقرر دون أن تحول دونها التدابير الحمائية البديلة؟ وما هي الأحكام المتعلقة "بأفضل المساعي" التي يجري تنفيذها لمراعاة مصالح البلدان النامية؟

٧- وفي حين أن برنامج عمل ما بعد الدوحة يبشر بالأمل في أن تحقق البلدان النامية مكاسب فممن المتوقع أيضاً أن يؤدي إلى التعهد بالتزامات أخرى. فما هي المكاسب المتصورة وكيف يمكن مقارنتها بتكاليف التنفيذ المتوقعة؟ وهل من المنطقي أو من الممكن أن نطلب من البلدان النامية أن تتعهد بالتزامات جديدة في هذه المرحلة؟ وهل في مقدور البلدان النامية أن تفي على الوجه التام بالالتزامات المنبثقة عن جولة أوروغواي وأن تبدأ في الوقت نفسه جولة مفاوضات تجارية جديدة؟ وما الذي يمكن القيام به للنهوض بقدراتها؟

ثانياً - قضايا مختارة تناولها إعلان الدوحة الوزاري

الزراعة

٨- تنص وثيقة الدوحة على وجوب أن تؤخذ في الاعتبار الشواغل التجارية وغير التجارية في المفاوضات المتعلقة بالزراعة. ولا بد أن تشكل المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية جزءاً لا يتجزأ من جميع عناصر المفاوضات. فكيف يمكن التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة؟ وما هي الإمكانيات لإقامة "إطار إنمائي"؟ وكيف يمكن المواءمة بين مصالح البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية والبلدان المصدرة الصافية للأغذية؟

المنتجات الصناعية

٩- تستهدف المفاوضات بشأن وصول السلع الصناعية إلى الأسواق خفض أو إلغاء التدابير المتعلقة بالحدود القصوى للتعريفات الجمركية وتساعد التعريفات الجمركية والتدابير غير التعريفية التي تؤثر على كافة المنتجات ذات الأهمية للبلدان النامية. فما هي أهداف (متوسط التخفيضات) والطرائق (من ذلك مثلاً الصيغ أو الطلب والعرض)؟ وما هي الفترات الانتقالية التي ينبغي السماح بها؟ وإلى أي مدى يمكن للبلدان النامية أن تقدم تنازلات يمكن أن تحد من نطاق برامجها للتنمية الصناعية؟ وكيف يمكن أن يوضع موضع التنفيذ تكليف الدوحة بأن تعامل البلدان النامية معاملة أقل من المعاملة التامة بالمثل في المفاوضات غير الزراعية على النحو المنصوص عليه في المادة

الثامنة والعشرين مكرر من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة؟ وكيف يمكن تناول الشواغل المتعلقة بتفتت الأفضليات وما هي أنواع التدابير الإنمائية المنحى التي يمكن توقع أن تعوض عن هذا التفتت؟ وكيف يجري تناول التدابير غير التعريفية بما في ذلك قواعد المنشأ؟

الخدمات

١٠- في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات كيف يمكن وضع المادة الرابعة بشأن زيادة مشاركة البلدان النامية موضع التنفيذ؟ وما الذي يجري القيام به للتغلب على العقبات التي تحول دون تحرير قطاعات أو أنساق العرض ذات الأهمية التصديرية الخاصة للبلدان النامية؟ وكيف يمكن للمفاوضات أن تكفل تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالخدمات الأساسية؟ وكيف يمكن ضمان أن الضوابط المفروضة على اللوائح التنظيمية المحلية لن تتجاوز عن منح المرونة للبلدان النامية من أجل إقامة إطار تنظيمي مناسب؟ وما هي الضوابط على الإعانات المشوهة للمبادلات التجارية بينما تكفل المرونة فيما يتعلق بالبرامج الإنمائية للبلدان النامية؟ وكيف يمكن منح ائتمانات لتحرير التجارة بصورة مستقلة؟

حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة

١١- يؤكد إعلان الدوحة الوزاري أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية في الوقت الذي تعزز فيه سبل الوصول إلى الأدوية الموجودة حالياً. كيف يمكن أن توفر الحوافز لإجراء البحوث وأن تمنح في الوقت نفسه البلدان النامية وأقل البلدان نمواً إمكانية الوصول إلى الأدوية الأساسية؟

١٢- ولقد أكدت القرارات الصادرة عن مؤتمر الدوحة مرة أخرى أن أحكام المادة ٦٦-٢ من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة إلزامية. ما هي التدابير التي يمكن أن تعزز نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية؟

التجارة والبيئة

١٣- في مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة الذي عقد مؤخراً في جوهانسبرغ أكدت أهمية تحقيق نموذج تنمية قابلة للاستمرار. وبالتالي فإن من المنتظر أن تصبح الروابط بين التجارة والتنمية أكثر أهمية. فهل تؤثر نتائج اجتماع جوهانسبرغ في التوازن بين الحماية البيئية وضرورة إتاحة قدر من المرونة للبلدان النامية كي يتيسر لها تحقيق أهدافها الإنمائية؟ وكيف يمكن تعزيز أوجه التآزر بين الحماية البيئية والتنمية الاقتصادية والتجارة؟

التجارة والاستثمار

١٤- في الفقرة ٢٠ من إعلان الدوحة الوزاري شُددت أهمية تهيئة ظروف مأمونة ويمكن التنبؤ بها للاستثمار. غير أن الفقرة ٢٢ تسلم بأهمية أن تنعكس بصورة متوازنة مصالح بلدان المنشأ والبلدان المضيفة وإيلاء الاهتمام

للسياسات والأهداف الإنمائية وكذلك حق البلدان في وضع التنظيمات توجيهاً للصالح العام. كيف يمكن التوفيق بين هذين الهدفين؟ ولتيسير استخدام التدابير القانونية الخاصة بالاستثمار وتوفير مبادئ توجيهية لاستخدام التدابير لتحقيق الأغراض الإنمائية الوطنية كيف يمكن للبلدان النامية التأكد من أن ترويج الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تحقيقه دون أن يؤدي إلى اضطراب التجارة؟

التجارة وسياسة المنافسة

١٥ - نوقشت الأسئلة التالية فيما يتعلق بالتجارة وسياسة المنافسة: ما الذي يمكن أن يحققه إطار متعدد الأطراف بشأن المنافسة لا يمكن تحقيقه عن طريق قانون محلي خاص بالمنافسة يعتبر مناسباً وممكناً بموجب اتفاقات ثنائية أو إقليمية وكذلك بموجب صك غير ملزم مثل مجموعة المبادئ والقواعد المتعلقة بمكافحة الممارسات التجارية؟ وهل يمكن تحقيق إطار متعدد الأطراف بشأن التنمية في ضوء أوجه التفاوت الهائلة بين البلدان من حيث الهياكل السوقية والتنمية الاقتصادية والقدرات المؤسسية والخبرات في هذا المجال؟ وكيف يمكن مراعاة البعد الإنمائي على أفضل وجه ضمن إطار متعدد الأطراف بشأن التنمية؟ وما هو شكل العلاقة بين إطار متعدد الأطراف بشأن التنمية تضعه منظمة التجارة العالمية وبين القواعد المتعددة الأطراف الأخرى في هذا المجال، بما في ذلك القواعد الحالية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية؟ وكيف يمكن التحقق من الامتثال لإطار متعدد الأطراف بشأن التنمية أو إنفاذه؟

أقل البلدان نمواً

١٦ - يسلم الإعلان الوزاري بأن "إدماج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف يقتضي إتاحة سبل وصول معقولة للأسواق وتوفير الدعم لتنويع إنتاجها وقاعدتها التصديرية وتقديم المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة وبناء القدرات". ما الذي جرى الاضطلاع به وما الذي يمكن القيام به في سياق برنامج عمل ما بعد الدوحة في ما يتعلق بهذه المجالات الثلاثة ذات الأولوية؟ كذلك كيف يمكن تيسير المفاوضات المتعلقة بانضمام أقل البلدان نمواً والتعجيل بها؟

الاقتصادات الصغيرة

١٧ - كيف يمكن الترويج لإدماج الاقتصادات الصغيرة في التجارة الدولية مع الأخذ في الاعتبار الصعوبات التجارية والصعوبات المتعلقة بالاستثمار المرتبطة بها؟